وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢٨ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبار الطاقة

النفط ينخفض والمخزونات الأميركية ترتفع

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط لليوم الثاني على التوالي، أمس الأربعاء بعد تقرير عن ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، وبفعل علامات على أنه من غير المرجح أن يغير المنتجون الرئيسيون سياسة الإنتاج في اجتماع في الأسبوع المقبل. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 83 سنتا بما يعادل واحدا بالمئة إلى 85.42 دولارا للبرميل ومن المقرر أن تنتهي صلاحية عقد مايو يوم الخميس، وانخفض عقد يونيو الأكثر تداولًا بمقدار 79 سنتًا، أو 0.9٪، إلى 84.84 دولارًا. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم مايو 78 سنتًا، أو 1.0٪، إلى 80.84 دولارًا. وتراجعت الأسعار هذا الأسبوع منذ صعودها إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر الأسبوع الماضي وظلت أعلى بنحو 3% من متوسط سعر الإغلاق في الأسبوع الأول من مارس. وقال جون رونغ ييب، استراتيجي السوق لدى آي جي المالية في سنغافورة: «إن الارتفاع الحاد في مخزونات الخام الأمريكية والتوقعات بشأن احتمال تقاعس أوبك+ في سياسة الإنتاج الأسبوع المقبل شهد مزيدًا من التراجع في أسعار النفط في جلسة الأربعاء، مع تسارع جني الأرباح بعد الارتفاع القوي في منتصف مارس». وارتفعت مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 9.3 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء. كما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 531 ألف برميل. لكن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 4.4 ملايين برميل. وقالت مصادر في أوبك+ قبل اجتماع الأسبوع المقبل إن من غير المرجح أن تجري منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، في إطار ما يعرف أيضا باسم أوبك+، أي تغييرات في سياسة إنتاج النفط قبل اجتماع وزاري كامل في يونيو. وستعقد المجموعة اجتماعًا للجنة المراقبة الوزارية المشتركة في 3 أبريل لمراجعة تنفيذ السوق والأعضاء لتخفيضات الإنتاج. وفي وقت سابق من هذا الشهر، اتفق أعضاء أوبك+ على تمديد تخفيضات الإنتاج بنحو 2.2 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو. وذكرت مصادر يوم الاثنين أن روسيا أمرت الشركات بخفض إنتاجها للامتثال للهدف، وقالت وزارة النفط العراقية في 18 مارس إنها ستخفض صادراتها لتعويض ما حدث في وقت سابق من تجاوز الإنتاج حدود حصتها. وتجاوزت أوبك أهدافها بواقع 190 ألف برميل يوميا في فبراير وفقا لمسح، وكان العراق من بين المنتجين الزائدين. وفي تسليط الضوء على أن العراق من بين أعضاء أوبك + الذين اعترفوا بالإفراط في الإنتاج في الأشهر الأخيرة، قال محللون أبحاث بنك إيه ان زد، «يراقب التجار أيضًا أعضاء أوبك بحثًا عن أي علامة على أنهم قد يغيرون موقفهم بشأن حصص الإنتاج». وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط بفعل مؤشرات على زيادة كبيرة في المخزونات الأمريكية. وقالوا، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات الصناعة مفاجأة، وتزايد كبير في المخزونات الأمريكية يتحدى فكرة تشديد الأسواق على المدى القريب. كما أدى الضغط الناجم عن مرونة الدولار، قبيل ظهور المزيد من الدلائل على التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، إلى دفع أسعار النفط الخام بعيداً عن أعلى مستوياتها في أربعة أشهر التي سجلتها في وقت سابق من مارس.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام الأمريكية شهدت زيادة قدرها 9.3 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، مقارنة بانخفاض قدره 1.5 مليون برميل في الأسبوع السابق. وكانت القراءة أعلى بكثير من التوقعات بسحب 1.2 مليون برميل. وعادة ما تبشر بيانات معهد البترول الأمريكي باتجاه مماثل في بيانات المخزون الأمريكية الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء. لكن قراءة يوم الثلاثاء أثارت تساؤلات حول مدى ضيق أسواق الخام الأمريكية، خاصة مع بقاء إنتاج النفط عند مستويات قياسية تزيد عن 13 مليون برميل يوميا.

وكانت التوقعات بتقلص إمدادات النفط العالمية - في أعقاب القيود الروسية على الإمدادات، والاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وزيادة نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة - قد دفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها خلال أربعة أشهر في وقت سابق من شهر مارس. لكن هذا أيضًا يهيئ الخام لبعض عمليات جني الأرباح، خاصة في أعقاب البيانات التي من المحتمل أن تشكك في سرد الأسواق الضيقة. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل أسواق الوقود العالمية متشددة، خاصة مع قيام روسيا بخفض إنتاجها من البنزين بسبب الهجمات الأوكرانية على مصافيها. كما أثرت قوة الدولار - الذي ظل بالقرب من أعلى مستوياته في شهر - على أسعار النفط، خاصة مع تحول المتعاملين إلى الدولار قبيل ظهور المزيد من الدلائل على التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة في وقت لاحق هذا الأسبوع. ومن المقرر صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي - مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، يوم الجمعة، ومن المتوقع على نطاق واسع أن تأخذ في الاعتبار توقعات البنك المركزي بشأن تخفيضات أسعار الفائدة. وإلى جانب بيانات نفقات الاستهلاك الشخصي، من المقرر أيضًا إلقاء خطابات من كبار مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي - رئيس جيروم باول وعضو اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة ماري دالي - يوم الجمعة. وأظهرت تقارير أخرى أن أعضاء أوبك+ لا يرون حاجة لمزيد من التخفيضات في الإمدادات، وأن القيود التي كانت سارية حتى نهاية يونيو أدت إلى تضييق أسواق النفط العالمية بشكل كافٍ. وقالت هيئة تنظيم الطاقة البريطانية يوم الاثنين إنها بدأت محادثات بشأن مستقبل الحد الأقصى للأسعار، مضيفة أنها تدرس كيفية تعديل تنظيم الطاقة ككل لحماية العملاء مع انتقالهم إلى صافي الصفر. وتم وضع حد أقصى لفواتير الكهرباء والغاز منذ يناير 2019، وقد تم تصميمه للتأكد من أن الناس يدفعون سعرًا عادلاً مقابل طاقتهم بناءً على حساب العوامل بما في ذلك أسعار الطاقة بالجملة وتكاليف الشبكة. وتضع هيئة تنظيم الطاقة البريطانية حاليًا حدًا أقصى للمبلغ الذي يمكن للموردين تحصيله مقابل كل وحدة من الغاز أو الكهرباء للتعريفات الأكثر استخدامًا، ويتم مراجعته كل أربعة أشهر. وقالت إنه على الرغم من أن حماية العملاء لا تزال مهمة فقد حدثت تغييرات في بعض الطرق التي يتم بها فرض رسوم على الأشخاص مقابل الكهرباء، مثل التسعير السريع الذي يمكّن الأشخاص من دفع مبلغ أقل لاستخدام الكهرباء عندما يكون الطلب منخفضًا، وتوفير المال ولكن باستخدام أقل عندما يكون الطلب مرتفعًا. ومن المتوقع أن تنمو تعريفات وقت الاستخدام هذه مع استخدام المزيد من الأسر لمضخات الحرارة الكهربائية أو المركبات الكهربائية. وقالت هيئة تنظيم الطاقة البريطانية في بيان: «مع تزايد تنوع العملاء، واعتماد المزيد من الأسر لتعريفات وقت الاستخدام، قد يصبح من الصعب الاحتفاظ بسقف سعر عالي مناسب للجميع».

وقد اقترحت خيارات مثل الحد الأقصى للسعر الديناميكي، مع تحديد معدلات الوحدة في وقت الاستخدام للمساعدة في تشجيع المستهلكين على أن يكونوا أكثر مرونة بشأن وقت استخدامهم للطاقة. وقالت أيضًا إنه قد يكون هناك حد أقصى للسعر المستهدف لحماية المستهلكين الضعفاء. ويظل الاقتراح مفتوح حتى 6 مايو وتسعى للحصول على آراء من المؤسسات الخيرية ومجموعات المستهلكين والشركات ودافعي الفواتير والموردين.

في غضون ذلك، تشتري شركات التكرير الهندية المزيد من الخام الأمريكي مع تشديد العقوبات على روسيا. وأظهرت بيانات تتبع السفن أن أكثر من 250 ألف برميل يوميا من الخام الأمريكي من المقرر أن تصل إلى الهند الشهر المقبل، وهو أعلى مستوى في أكثر من عام، وسط تشديد العقوبات على الخام الروسي.

وتتطلع الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، إلى تنويع إمداداتها النفطية مع تهديد العقوبات الأمريكية الجديدة على موسكو بتقليص مبيعات النفط الروسية للهند، أكبر مشتر للخام الروسي المنقول بحرا. وتوجه نحو 7.6 ملايين برميل من النفط، أو 256 ألف برميل يوميا، إلى الهند على متن ثلاث ناقلات نفط كبيرة جدا وثلاث سفن من طراز سويزماكس، وفقا لشركة كبلر لتتبع السفن.

وتظهر البيانات أن طاقة تكرير النفط الروسية التي تم إغلاقها في الربع الأول بسبب هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على ما لا يقل عن سبع مصافي تصل إلى حوالي 4.6 ملايين طن (370500 برميل يوميا)، أو حوالي ٪7 من الإجمالي، بالإضافة إلى الصيانة المتعلقة بأسباب أخرى.

وفي العام الماضي، احتل مصنع كويبيشيف المرتبة 29 من حيث أكبر مصفاة نفط في روسيا من حيث الإنتاج، وهو ما يمثل 1.34% من إجمالي إنتاجية تكرير النفط، حيث قام بمعالجة 3.687 مليون طن من النفط الخام. وأنتجت 624 ألف طن من البنزين (1.42% من إجمالي روسيا)، و1.187 مليون طن من الديزل (1.35%)، و1.040 مليون طن من زيت الوقود (2.56%). وتقوم مصفاة نورسي بتكرير حوالي 15.8 مليون طن من الخام الروسي سنويًا (317 ألف برميل يوميًا)، أو 5.8% من إجمالي الخام المكرر، وفقًا لمصادر الصناعة. وقالت مصادر بالصناعة إن وحدة تقطير الخام الرئيسية تضررت، مما يعني توقف نصف إنتاج المصفاة على الأقل. وقالت مصادر الصناعة إن نورسي أنتجت في عام 2023 حوالي 4.9 ملايين طن من البنزين - ٪11 من إجمالي روسيا - و٪6.4 من وقود الديزل، و٪5.6 من زيت الوقود، و٪7.4 من وقود الطائرات في البلاد. وقالت لوك أويل في يناير إنها أوقفت وحدة في المصفاة بسبب حادث.

وتنتج نحو 2.3 مليون طن من البنزين، 5.3% من إجمالي روسيا، و7.6% من وقود الديزل، و16.3% من زيت الوقود، و3.4% من وقود الطائرات في البلاد، بحسب مصادر الصناعة.

المملكة تواصل قيادة النمو في منصات الغاز بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المتوقع أن يظل نشاط التنقيب عن النفط والغاز في الخليج العربي مزدحماً هذا العام مع ارتفاع طفيف في أعداد الحفارات البحرية والبرية، وفقاً لمصادر الصناعة. وتمدد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت تخفيضات إنتاج النفط الطوعية بموجب اتفاق أوبك+ حتى نهاية يونيو. وتعتبر المملكة أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وأحد أكبر مصدري النفط في العالم، على الرغم من رد فعل السوق على قرار المملكة بإيقاف توسعها النفطي، قالت مصادر إينرجي إينتلجنس إنهم لا يرون أي تغيير في نشاط الحفر حتى الآن، بعد شهرين تقريبًا من إبلاغ شركة أرامكو السعودية بذلك، وذكرت المصادر «إن أرامكو تقوم بخططها في وقت ما في أبريل، لذا على الأرض لم يتغير شيء بعد، لكن هذا لا يعني أنهم لن يتغيروا بعد أبريل».

وأوضح أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو، للمستثمرين في 11 مارس، أنه لا ينبغي أن يكون هناك تأثير على شركات الخدمات بسبب توقف التوسع الأقصى المستدام، حيث سيكون هناك نمو «على الجانب الآخر»، في إشارة إلى الغاز.

في حين قال إن عدد الحفارات يزيد قليلاً عن 300 منصة وستتخلص الشركة من عدد قليل من الحفارات البحرية للنفط بسبب إلغاء مشروع توسعة السفانية، وتقوم أرامكو بنشر المزيد من الحفارات البحرية للغاز والمزيد من الحفارات البرية للغاز، وبالتالي فإن العدد الإجمالي لعدد الحفارات لن يتغير.

وقال زياد المرشد، المدير المالي لشركة أرامكو، يوم 11 مارس، إن مشروع غاز الجافورة الضخم التابع لشركة أرامكو يتقدم، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2025 ويزداد تدريجيًا ليصل إلى معدل مستدام يبلغ 2 مليار قدم مكعب يوميًا بحلول عام 2030. وقال مصدر في الصناعة: «إننا نشهد بالفعل إضافة منصات الغاز إلى الجافورة وغيرها».

وارتفعت أعداد الحفارات في الشرق الأوسط بنسبة 5 % إلى 349 بنهاية فبراير من هذا العام اعتباراً من نهاية عام 2023، وفقاً لشركة بيكر هيوز، التي تتتبع وتنتج البيانات الخاصة بصناعة الحفر وموردیها. وعلى الصعيد العالمي، انخفض عدد منصات الحفر بنسبة 1 % حتى نهاية فبراير إلى 1798، مما يشير إلى استقرار الطلب على المنتجات المستخدمة في حفر وإنتاج ومعالجة الهيدروكربونات.

وأضاف المصدر أنه من المتوقع أن يستمر زخم النمو مع بدء تشغيل منصات جديدة في الربعين الثالث والرابع من العام الماضي، ولم تحقق الشركات بعد إيراداتها. وقال المصدر إن شركات الخدمات تتوقع زيادة إنفاق أرامكو على أنشطة الحفر وصيانة الآبار. ومع ذلك، قال مصدر آخر في الصناعة إنهم لا يرون أي تأثير. «إن القدرة الفائضة التي تمتلكها أرامكو، بالإضافة إلى ما يفعلونه من إزاحة الوقود، كل هذا يخلق المزيد من القدرة لهم بحيث لا يحتاجون إلى التصرف بهذا القدر من العدوانية وعلى الفور للوصول إلى حيث يريدون أن يكونوا».

وأعلنت الشركات السعودية المدرجة التي تعمل بشكل وثيق مع أرامكو في قطاع الحفر عن نتائج سنوية جيدة لعام 2023. وقالت شركة الحفر العربية السعودية هذا الأسبوع، لدى إعلانها عن أرباحها السنوية لعام 2023، إنه لم تطرأ أي تغييرات على نشاط أسطولها البحري في ضوء التحديثات الأخيرة في السوق السعودية.

وقد رددت ذلك شركة أديس القابضة، وهي شركة خدمات حفر النفط والغاز، المملوكة بنسبة 23.78 ٪ لصندوق الاستثمارات العامة وتعمل في العديد من البلدان خارج سوقها المحلية في المملكة العربية السعودية. وقالت الشركة في بيان نشرته في وقت سابق من هذا الشهر إن إيراداتها ارتفعت بنسبة 76 ٪ سنويًا في عام 2023 بسبب الحفارات المنشورة حديثًا في المملكة العربية السعودية ومنصات التشغيل في قطر، بالإضافة إلى ارتفاع الاستخدام الفعال والمعدلات اليومية.

وقد نشرت 19 منصة فازت بها من مناقصة أرامكو الضخمة، واثنتين من ثلاث منصات تم منحها في الهند، وتستخدم ستة منصات في الكويت، بالإضافة إلى منصتين بريتين في الجزائر. وقالت الشركة «حتى الآن، لم تكن هناك أي تغييرات أو تحديثات فيما يتعلق بنشاط أسطول المملكة العربية السعودية المتعاقد عليه حاليًا مع شركة إينس».

وقال مصدر بشركة خدمات حقول النفط إنهم يتوقعون أن تواصل المملكة العربية السعودية قيادة النمو في عدد منصات الحفر هذا العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويشمل ذلك كلا من الحفارات البرية والبحرية، مع نشر منصات إضافية على الجانب غير التقليدي، في حين من المتوقع أن يكون نمو الحفارات التقليدية ثابتًا مقارنة بالعام الماضي. وسوف ينمو عدد منصات الحفر في الإمارات العربية المتحدة أيضاً، في حين من المتوقع أن يظل عدد منصات الحفر في قطر ثابتاً مقارنة بالعام الماضي. أما عمان فيمكن أن تسجل نموا طفيفا. ومن المتوقع أن يكون عدد منصات الحفر في الكويت والعراق وشمال أفريقيا أعلى هذا العام أيضًا مقارنة بالعام الماضي. وتتوقع أرامكو السعودية أن تبلغ الاستثمارات الرأسمالية لعام 2024 ما يقارب بين 180 مليار ريال (48 مليار دولار) إلى 218 مليار ريال (58 مليار دولار)، مع نمو حتى منتصف العقد الحالي تقريبًا. ومن المتوقع أن يؤدي توجيه وزارة الطاقة بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا، وبشكل أساس من تأجيل المشاريع التي لم يتم تشغيلها بعد وتخفيضات في أعمال الحفر المصاحب، إلى تقليل الاستثمار الرأسمالي بحوالي 150 مليار ريال سعودي (40 مليار دولار أمريكي) بين عامي 2024 و2028.

وتتقدم مشاريع الغاز التابعة للشركة بهدف زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60 % بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2021. وتشمل تلك المشاريع: مشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، حيث بدأت أنشطة الحقن بهدف توفير ما يصل إلى ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم لإعادة إدخالها في شبكة الغاز الرئيسة، واستكمال توسعة معمل غاز الحوية، مما سيزيد من قدرة معالجة الغاز الخام بالمعمل بمقدار 800 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، تتضمن حوالي 750 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من طاقة معالجة غاز البيع، وإنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من منطقة أعمال جنوب الغوار.

وأعلنت الشركة عن أول استثمار عالمي لها في الغاز الطبيعي المُسال، بعد توقيع اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة أقلية إستراتيجية في شركة «مِد أوشن» للطاقة. ويخضع إتمام الصفقة إلى الاشتراطات النهائية والتي تشمل الموافقات التنظيمية.

وخفضت شركات الطاقة الأمريكية الأسبوع الماضي عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي العاملة للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع، حسبما ذكرت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة، في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة عن كثب يوم الجمعة.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار سبعة إلى 622 في الأسبوع المنتهي في الثامن من مارس، وهو أدنى مستوى منذ 16 فبراير. وقالت بيكر هيوز إن ذلك يجعل إجمالي عدد منصات الحفر منخفضًا بمقدار 124 منصة، أو 16.6 %، أقل من هذا الوقت من العام الماضي.

وقالت بيكر هيوز إن عدد منصات النفط الأمريكية انخفض بمقدار اثنين إلى 504 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى لها منذ 23 فبراير، بينما انخفض عدد منصات الغاز أربع مرات إلى 115، وهو أكبر انخفاض لها منذ نوفمبر.
وانخفض عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة بنحو 20 % في عام 2023 بعد ارتفاعه بنسبة 33 % في عام 2022 و67 % في عام 2021، بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز وارتفاع تكاليف العمالة والمعدات بسبب ارتفاع التضخم ومع تركيز الشركات بشكل أكبر على النفط والغاز وسداد الديون وتعزيز عوائد المساهمين بدلا من زيادة الإنتاج.
وارتفعت العقود الآجلة للنفط الأمريكي بنحو 9 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 11 % في عام 2023.
وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بأكثر من 27 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 44 % في عام 2023. وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة نحو سبعة بالمئة على مدى الشهر الماضي مع قيام المنتجين بتقليص الإنتاج عقب انهيار الأسعار إلى أدنى مستوياتها في ثلاث سنوات ونصف. وانخفض إنتاج الغاز في الولايات الثماني والأربعين السفلى بالولايات المتحدة إلى متوسط 100.2 مليار قدم مكعب يوميًا حتى الآن في مارس، انخفاضًا من 104.1 مليار قدم مكعب يوميًا في فبراير، ويقارن ذلك مع مستوى قياسي شهري بلغ 105.5 مليار قدم مكعبة يوميا في ديسمبر 2023.

الفضلي: تعزيز جهود المملكة لحماية البيئة وقيادة الحقبة الخضراء

الرياض

أكد معالي وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي، أن قرار مجلس الوزراء بتحديد يوم السابع والعشرين من مارس من كل عام يومًا رسميًا لمبادرة السعودية الخضراء يأتي ترسيخًا لاهتمام القيادة بدعم القضايا البيئية محليًا ودوليًا، وتعزيزًا لنهج المملكة في قيادة الحقبة الخضراء، ومواصلة جهودها المستمرة لحماية البيئة، ورفع مستوى جودة الحياة؛ لضمان مستقبلٍ أكثر استدامة للأجيال القادمة، وذلك من خلال إطلاق أكثر من (80) مبادرة تعمل على تحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء. وبهذه المناسبة، أوضح المهندس الفضلي أن مبادرة السعودية الخضراء التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في السابع والعشرين من عام 2021م، تحظى بدعمٍ لا محدود من قِبل القيادة الرشيدة -أيدها الله-، إضافة إلى الشركاء في القطاعات المختلفة، إلى جانب جميع فئات المجتمع؛ للعمل على تعزيز جهود حماية البيئة، والوصول للاستدامة، من خلال تحقيق أهدافها الشاملة في مجال تعويض وتقليل الانبعاثات الكربونية، وزيادة أعمال التشجير واستصلاح الأراضي وحماية المناطق البرية والبحرية في المملكة.

وأضاف معاليه أن المملكة تمضي بخطىً ثابتة ورؤىً طموحة نحو تحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء، لزراعة حوالي (400) مليون شجرة بحلول عام 2030، و(10) مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة خلال العقود المقبلة، مبينًا أنه منذ اعتماد المبادرة، تم إطلاق (43) مبادرة تشجيرية لتحقيق مستهدف زراعة الأشجار وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، حيث تم زراعة (43.9) مليون شجرة في مختلف أنحاء المملكة، بالإضافة إلى استصلاح (94) ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، وتحقيق زيادة بنسبة (300) % في السعة الإنتاجية لخفض انبعاثات الكربون.

وبيّن الوزير الفضلي أن استراتيجية المملكة لزراعة الأشجار تقوم على مبدأ الاستدامة؛ حيث تعمل على الاستفادة من مصادر المياه المتجددة، مثل المياه المعالجة ومياه الأمطار والمياه المالحة التي يمكن أن تستخدم في زراعة بعض أنواع الأشجار، كذلك الاستفادة من توظيف التقنية وتطبيق أحدث ما وصلت إليه في هذا المجال، منوّهًا بدور الوزارة في مبادرات السعودية الخضراء؛ حيث تقوم بالإشراف عليها ومتابعتها والتأكد من تنفيذها في موعدها حسب ما هو مخطط لها وفق الخطط والاستراتيجيات الخاصة بهذه المبادرات، لافتًا إلى أن الوزارة تقود عددًا من الملفات التي تُعنى بالتشجير، والتنوع الأحيائي، والرقابة على الالتزام البيئي، والحد من التلوث وغيرها من البرامج البيئية.

يُشار إلى أن مجلس الوزراء كان قد وافق على تحديد يوم السابع والعشرين من شهر مارس من كل عام، يومًا رسميًا لمبادرة السعودية الخضراء، وتتلخص أهداف المبادرة الرئيسة في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار (278) مليون طن سنويًا بحلول عام 2030م، وزراعة (10) مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة أي ما يعادل إعادة تأهيل (40) مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، بالإضافة إلى حماية (30 %) من المناطق البرية والبحرية في المملكة.

27 مارس.. يوم لمبادرة السعودية الخضراء للتوعية بجهود العمل البيئي وتعزيز الاستدامة

الرياض

تبدي المملكة اهتماماً كبيراً والتزاماً راسخاً بالتصدي لتداعيات تغير المناخ وتسريع وتيرة الجهود الرامية لتعزيز الاستدامة البيئية، وينعكس هذا الأمر من خلال اختيار يوم 27 مارس من كل عام مناسبةً سنويةً توعويةً تحت اسم «يوم مبادرة السعودية الخضراء»، بالتزامن مع ذكرى إطلاق المبادرة في اليوم ذاته قبل ثلاث سنوات. ومنذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016م، قطعت المملكة شوطاً طويلاً على صعيد تحقيق تطلعاتها لبناء مستقبل أكثر استدامة، فمنذ إطلاقها من قبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، أحرزت مبادرة السعودية الخضراء تقدماً كبيراً على صعيد جهود حماية البيئة وتسريع الانتقال في قطاع الطاقة وتنفيذ برامج الاستدامة عبر مختلف القطاعات، لتسهم بذلك في تحقيق أهدافها الشاملة المتمثلة في تخفيض الانبعاثات، وزيادة جهود التشجير واستصلاح الأراضي، وحماية المناطق البرية والبحرية. وتسعى مبادرة السعودية الخضراء إلى تحقيق أهداف الاستدامة في المملكة من خلال الإشراف على جميع الجهود الوطنية وتوحيدها تحت مظلة واحدة من خلال تبني نهج قائم على مشاركة جميع فئات المجتمع وتفعيل دور القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى ذلك، تسهم مبادرة السعودية الخضراء بدور محوري في تحقيق أهداف المناخ العالمية، لتمهد بذلك طريق المملكة نحو غدٍ أكثر استدامة.

ومن خلال إطلاقها لأكثر من 80 مبادرة يجري تنفيذها في جميع أنحاء المملكة تمثل استثمارات تتجاوز قيمتها 705 مليارات ريال وتم الإعلان عنها منذ عام 2021م، تسهم المبادرة في استكشاف فرص جديدة في مختلف مجالات الاقتصاد الأخضر، وتسريع رحلة الانتقال الأخضر، وترسيخ ريادة المملكة على صعيد تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، وتعزيز جودة الحياة، وحماية البيئة للأجيال القادمة.

وتغطي هذه المبادرات مجموعة واسعة من المشاريع التي تشمل مجالات مثل التشجير وحماية التنوع البيولوجي وخفض الانبعاثات وإنشاء محميات طبيعية جديدة، تسهم جميعها في إحداث تغيير إيجابي على المدى الطويل في المملكة بما يتماشى مع الأهداف الثلاثة لمبادرة السعودية الخضراء.

ويتمثل الهدف الأول في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م، وتسريع رحلة الانتقال الأخضر للمملكة والحد من تداعيات تغير المناخ، تمهيدًا لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060م.

كما تلتزم المملكة بزيادة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة المحلي عبر توليد 50 % من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030م، وشهدت المملكة إطلاق عدد من البرامج والمشاريع الطَموحة لتقليل الانبعاثات، بما في ذلك برامج الاستثمار في مصادر الطاقة الجديدة، وتعزيز كفاءة الطاقة، والارتقاء ببرامج احتجاز الكربون وتخزينه، تدعم جميعها سعي المملكة المستمر لبناء مستقبلٍ مستدام.

ويركز الهدف الثاني على زراعة 10 مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة خلال العقود القادمة، كما تلتزم المبادرة بإعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي واستعادة المساحات الخضراء في المملكة، بما يسهم في استعادة الوظائف البيئية الحيوية، وتحسين جودة الهواء، والحد من العواصف الغبارية والرملية.

وفي إطار الهدف الثالث، تسعى مبادرة السعودية الخضراء إلى حماية 30 % من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول عام 2030م، وذلك بالتعاون مع منظمات عالمية رائدة في مجال حماية التنوع البيولوجي مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، في خطوة تضمن الحفاظ على البيئات الطبيعية الغنية في المملكة لأجيال قادمة.

أسواق النفط تبحث عن أية مؤشرات قبل اجتماع 3 أبريل فهل تتغير حصص الإنتاج؟ الاقتصادية

يراقب تجار النفط عن كثب مواقف أعضاء «أوبك» بحثا عن مؤشرات على أنهم قد يغيرون موقفهم بشأن حصص الإنتاج، وذلك قبل أيام قليلة من عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف «أوبك+» المقرر له 3 أبريل المقبل لمراجعة الالتزام الحالي باتفاقية الإنتاج، حسبما ذكرت مؤسسة ANZ للأبحاث النفطية.

وأشار تقرير للمؤسسة إلى أن عديدا من الأعضاء، بما في ذلك العراق ثاني أكبر منتج في المنظومة، اعترفوا بزيادة الإنتاج في الأشهر الأخيرة رغم القيود المفروضة على مستويات الإنتاج، مع بقاء الالتزام بسياسة إمدادات النفط لتحالف «أوبك+» كنقطة محورية رئيسة في الأشهر المقبلة.

وانخفضت العقود الآجلة للنفط الخام في فترة ما بعد الظهر من التداول الآسيوي اليوم، رغم تحقيق الشركات الصناعية الصينية أرباحا أعلى، حيث أثر عدم اليقين المستمر بشأن مزيد من إجراءات التحفيز من بكين في المعنويات.

وواصل المحللون توخي الحذر في توقعاتهم بشأن نمو الاقتصاد والاستهلاك الخام في الصين، حيث تحد أدوات التحفيز المقيدة من قدرة بكين على رفع ثقة المستثمرين.

وقالت لـ«الاقتصادية» ليز إكسوي المحللة الصينية والباحثة في شؤون الطاقة: إنه لا يزال قطاعا العقارات والبناء المحاصران في الصين يشكلان عاملا رئيسا في توقعات الطلب في الصين، نظرا لموقعها كقطاع مهم مستهلك للنفط الخام والمنتجات النفطية، موضحة تجدد المخاوف بشأن الطلب في الصين الذي أثر في المعنويات في أسواق السلع الأساسية، كما أن التوترات الجيوسياسية أثرت أيضا في النفط الخام على وجه الخصوص.

من جانبه، قال مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة: إن انهيار محادثات وقف إطلاق النار في غزة، إلى جانب التوترات الجديدة في البحر الأحمر تسبب في تجدد المخاوف بشأن تداعيات الاضطرابات التجارية على النمو الاقتصادي العالمي.

وأوضح أن أسعار النفط الخام تعرضت لضغوط أيضا بسبب التقديرات التي أظهرت ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 9.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 مارس.

سوق الطاقة البحرية في بريطانيا مرشحة لتسجيل 487.5 مليار دولار بحلول 2040

الاقتصادية

توقع تقرير دولي أصدرته شركة OEUK نمو سوق الطاقة البحرية في بريطانيا إلى 450 مليار جنيه استرليني (487.5 مليار دولار) بحلول 2040.

وقالت أحدث بيانات الشركة التي تعمل في الطاقة البحرية في المملكة المتحدة، «إنه بدون سياسة طاقة مستقرة ونظام ضريبي تنافسي عالميا، قد تخسر المملكة المتحدة نصيب الأسد من فوائد سوق الطاقة البحرية المحلية».

ويظهر تقرير توقعات الأعمال وسلسلة التوريد لعام 2024 الصادر عن الشركة أن مشاريع النفط والغاز يمكن أن توفر 145 مليار جنيه استرليني (157 مليار دولار) لسلسلة التوريد في المملكة المتحدة إلى جانب مزارع الرياح البحرية الجديدة في جميع أنحاء المملكة المتحدة التي تولد ما قيمته 260 مليار جنيه استرليني (282 مليار دولار) من العمل الجديد.

وتبلغ مشاريع الهيدروجين 25 مليار جنيه استرليني (27 مليار دولار) وتكنولوجيا احتجاز الكربون الطازج وتخزينه CCS التي تجلب 34 مليار جنيه استرليني (37 مليار دولار).

وأضاف التقرير أنه «في جميع أنحاء المملكة المتحدة، تمتلك سلسلة توريد النفط والغاز الحالية بالفعل ما بين 60 % إلى 80 % من القدرات اللازمة لتطوير تقنيات الطاقة الجديدة، لكن الخطاب السياسي الحالي يشكل تحديات خطيرة لطموحات هذه الشركات في توسيع نطاق هذه الفرص واغتنامها».

وشدد التقرير على ضرورة جذب الاستثمارات إلى مشاريع النفط والغاز اللازمة للحفاظ على صناعة الطاقة الحالية في المملكة المتحدة ودعم القوى العاملة ذات المهارات العالية.

وأكد ضرورة إطلاق العنان للاستثمار في المملكة المتحدة، ولذا تحث الشركة الحكومة على تقديم سياسات داعمة وضرائب تنافسية عالميا، والعمل على حماية الوظائف وأمن الطاقة وتوفير طاقة أنظف وبأسعار معقولة للمملكة المتحدة.

في يوم «السعودية الخضراء».. تعرّف على أبرز مكاسب «الاقتصاد الأخضر»

عكاظ

فيما أعلنت السعودية أن يكون 27 مارس من كل عام يوماً للاحتفاء بمبادرة السعودية الخضراء، وهي الفكرة التي انطلقت في 2021 برعاية ودعم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بدأت الجهات الحكومية والخاصة منذ ذلك الوقت بتكثيف الجهود للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، فضلاً عن جعله نهجًا شاملاً تتبعه السعودية، في خطوة رائدة نحو الاستدامة البيئية وتطوير الطاقة المتجددة.

وتهدف النسخة الأولى من يوم مبادرة السعودية الخضراء إلى تعزيز الوعي بالتأثير الإيجابي للجهود البيئية وتشجيع جميع المواطنين والمقيمين على المساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة. وتعمل المبادرة بثلاثة أهداف شاملة، وهي: تقليل الانبعاثات الكربونية، والتشجير واستصلاح الأراضي، وحماية المناطق البرية والبحرية. ومنذ إطلاق مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021، تم تفعيل أكثر من 80 مبادرة مع الالتزام بمواصلة العمل وإحراز تقدم مستمر، وهو ما يمثل المساهمة بأكثر من 4٪ في تحقيق أهداف المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي والموائل الفطرية، و1٪ من الهدف العالمي لزراعة تريليون شجرة.

وستعمل المبادرة على رفع نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من 30% من مساحة أراضيها، إضافة إلى عدد من المبادرات لحماية البيئة، كما ستعمل على تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 4%، وذلك من خلال مشاريع الطاقة.

ويسلّط يوم مبادرة السعودية الخضراء 2024 الضوء على التأثير الملموس لأكثر من 80 مبادرة يجري تنفيذها حالياً من قبل جهات من القطاعين العام والخاص في 13 منطقة بالمملكة، وتمثل استثمارات تزيد قيمتها على 705 مليارات ريال في الاقتصاد الأخضر. وخلال مدة لم تتجاوز 3 سنوات تم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الثلاثة لمبادرة السعودية الخضراء، إذ تم ربط مشاريع طاقة متجددة بسعة 2.8 جيجاوات بشبكة الكهرباء الوطنية، أي ما يكفي لتزويد أكثر من 520 ألف منزل بالطاقة الكهربائية، وزراعة أكثر من 49 مليون شجرة، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، أي ما يزيد على مساحة 146 ألف ملعب كرة قدم. كما وصلت نسبة المناطق البرية المحمية إلى 18.1% ونسبة المناطق البحرية المحمية إلى 6.49% من إجمالي مساحة المملكة، وتمت إعادة توطين أكثر من 1660 حيواناً مهدداً بالانقراض.

بالإضافة إلى الحد من العواصف الغبارية والرملية وزيادة معدلات هطول الأمطار في مختلف أنحاء المملكة، لتدعم بالتالي جهود مكافحة التصحر وزحف الرمال وتحسين جودة الحياة، بالتوازي مع توفير فرص جديدة في الاقتصاد الأخضر.

ارتفاع مخزونات النفط الأميركية بأكبر من التوقعات

الشرق الأوسط

ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة ارتفعت، بينما انخفضت نواتج التقطير في الأسبوع المنتهي في 22 مارس (آذار).

وقالت الإدارة إن مخزونات الخام ارتفعت 3.2 مليون برميل إلى 448.2 مليون في الأسبوع الماضي، وذلك مقارنة مع توقعات محللين استطلعت «رويترز» آراءهم بأن تصعد 1.3 مليون برميل.

وأضافت أن مخزونات النفط الخام في مركز التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما زادت 2.1 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، وأن استهلاك الخام في مصافي التكرير ارتفع 147 ألف برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 22 مارس. وزادت معدلات تشغيل المصافي 0.9 في المائة خلال الأسبوع الماضي. وأفادت الإدارة بأن مخزونات البنزين صعدت 1.3 مليون برميل خلال الأسبوع إلى 232.1 مليون برميل مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع «رويترز» بأن تزيد 1.6 مليون. وأظهرت بيانات الإدارة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، انخفضت 1.2 مليون برميل خلال الأسبوع إلى 117.3 مليون برميل مقارنة بتوقعات بأن ترتفع 0.5 مليون برميل. وقالت إن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام زاد 1.12 مليون برميل يومياً. وتراجعت أسعار النفط لليوم الثاني على التوالي، خلال تعاملات جلسة الأربعاء، بعد أنباء ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة من معهد النفط الأميركي، والتي تأكدت من إدارة معلومات الطاقة، لكن صعود المخزونات بأكبر من توقعات المحللين وأقل من معهد النفط الأميركي كبح الخسائر خلال النصف الثاني من الجلسة. ودعم الهبوط المؤشرات على أن مجموعة «أوبك بلس» لن تغير سياسة إنتاجها على الأرجح في اجتماع في مقرر الأسبوع المقبل. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 0.7 في المائة إلى 85.81 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:31 بتوقيت غرينتش. ومن المقرر أن ينتهي عقد مايو (أيار) الخميس، وتراجع عقد تسليم يونيو (حزيران) الأكثر تداولاً 92 سنتاً أو 1.07 في المائة إلى 84.71 دولار. وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم مايو 0.7 في المائة إلى 81.39 دولار.

وتراجعت الأسعار بعد صعودها إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر (تشرين الأول) الأسبوع الماضي، وظلت أعلى بنحو 3 في المائة من متوسط سعر الإغلاق في الأسبوع الأول من مارس.

ونقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مصادر في تحالف «أوبك بلس»، قبل اجتماع الأسبوع المقبل، قولهم إنه من غير المرجح أن تجري المجموعة، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، أي تغييرات في سياسة إنتاج النفط قبل اجتماع وزاري كامل في يونيو.

بنك الطاقة الأفريقي يستعد لبدء أعماله خلال العام الحالي

الشرق الأوسط

قال مسؤول، إن بنك الطاقة الأفريقي، المقترح الذي سيركز على الاستثمار في مشروعات النفط والغاز في أنحاء القارة، من المقرر أن يبدأ أعماله في وقت لاحق هذا العام، بقاعدة رأسمالية مبدئية قدرها 5 مليارات دولار.

يهدف البنك، وهو شراكة بين البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (أفريكسيم بنك) والمنظمة الأفريقية لمنتجي البترول (APPO)، إلى المساعدة في سد فجوة التمويل في أفريقيا، وسط ضغوط على البنوك الكبرى من المجموعات البيئية لتحويل التمويل الاستثماري بعيداً عن مشاريع النفط والغاز.

تم إطلاق مشروع بنك الطاقة الأفريقي رسميّاً في مايو (أيار) 2022، بعد يوم من انعقاد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين عقب قرار المؤسسات والدول الغربية بالوقف التدريجي لتمويلها المخصص للوقود الأحفوري في أفريقيا.

وقال زكريا دوسو، المدير الإداري لمؤسسة استثمار الطاقة الأفريقية (AEICORP)، الذراع الاستثمارية لـ«APPO»: «يجب على أفريقيا تطوير قدرتها التمويلية الخاصة، حتى نتمكن من تطوير هذا القطاع الاستراتيجي، وهذا هو الأساس الواقعي».

ونقلت وكالة «رويترز»، عن دوسو، قوله إن غانا أودعت يوم الجمعة ما يزيد قليلا على 20 مليون دولار في المنظمة الأفريقية لمنتجي البترول، لتصبح ثالث دولة أفريقية تدفع بعد نيجيريا وأنغولا، أكبر منتجين للنفط الخام في أفريقيا، أودعت كل منهما 10 ملايين دولار العام الماضي للمساعدة في تمويل البنك.

وقال دوسو: «بنك الطاقة الأفريقي على وشك أن يصبح حقيقة، ويجب أن يبدأ تشغيله خلال النصف الثاني من عام 2024».

ومن المتوقع أن تسهم كل دولة أفريقية، عضو في البنك، بما لا يقل عن 83 مليون دولار بإجمالي حوالي 1.5 مليار دولار، والقيمة نفسها تقريباً من «أفريكسيم بنك» و«أببو»، ومن المحتمل أن يتم الحصول على مبلغ 2 مليار دولار من مستثمرين آخرين، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط.

ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي الروسي 10 % في أول شهرين من العام الحالي

الشرق الأوسط

ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الروسي بنسبة 10 في المائة، خلال أول شهرين من العام الحالي، على أساس سنوي، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، ليصل إلى 131.5 مليار متر مكعب، وفق صحيفة «كوميرسانت» الروسية، نقلاً عن مصادر مطلعة لم تُسمّها.

وقالت الصحيفة إن إنتاج الغاز الطبيعي زاد في شهر فبراير (شباط) فقط بنسبة 13.8 في المائة إلى 64.5 مليار متر مكعب، مقارنة بالشهر نفسه في 2023، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى جهود شركة «غازبروم» في رفع إنتاجها بنحو 20 في المائة إلى 44 مليار متر مكعب.

وكانت روسيا قد وضعت قيوداً أو أرجأت إعلان بعض الإحصاءات الرئيسية، بعد تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية، في فبراير 2022، وتراجعت صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا بشكل كبير نتيجة ذلك، بعدما كانت أوروبا السوق الرئيسية للغاز الروسي.

الفحم يرفع الأرباح التشغيلية لثالث أكبر مورد للطاقة في ألمانيا 60 %

الشرق الأوسط

ارتفعت الأرباح التشغيلية لشركة «إن إي بي دبليو»، ثالث أكبر مورد للطاقة في ألمانيا، بنسبة 60 في المائة إلى ما يقرب من 6.4 مليار يورو (6.9 مليار دولار) العام الماضي.

وعزت الشركة ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة توليد الطاقة الحرارية - أي الفحم والغاز – والتجارة أيضاً. وذلك رغم الدعوات التي تنادي بتقليل استخدام الفحم، الذي يساهم في النسبة الأكبر في الانبعاثات الكربونية، غير أن دولاً أوروبية عدة لجأت إليه من جديد لتأمين إمدادات الطاقة.

وبسبب زيادة أسعار السوق وتقلباتها، تم بيع كميات الكهرباء المولدة بشروط أفضل بكثير مقارنة بعام 2022، حسبما أعلنت الشركة في مقرها بمدينة كارلسروه الأربعاء.

في المقابل، تتوقع الشركة تراجع الأرباح التشغيلية هذا العام إلى ما يتراوح بين 4.6 مليار و5.2 مليار يورو. وقال المدير المالي توماس كوشتيرر في بيان: «خلفية ذلك هي أن التقلبات في الأسواق آخذة في الانخفاض ونفترض أننا سنقوم بتسويق كميات الكهرباء المولدة في محطاتنا بأسعار أقل مما كان عليه الحال في عام 2023... لا يمكن ببساطة بناء التوقعات المستقبلية على النتيجة الجيدة للغاية لعام 2023 في مجال توليد الطاقة الحرارية».

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي الجديد جيورج شتاماتيلوبولوس، أنه في ضوء النتائج الجيدة للغاية، ستقوم الشركة مجدداً بزيادة الاستثمارات بشكل كبير في تنفيذ التحول إلى الطاقة المتجددة خلال السنوات المقبلة، موضحاً أنه من المقرر أن تصل الاستثمارات الإجمالية إلى 40 مليار يورو بحلول عام 2030، وستكون 90 في المائة منها في ألمانيا، وقال: «وهذا يجعل الشركة أحد أكبر المستثمرين في تنفيذ تحول الطاقة في هذا البلد».

وتولى شتاماتيلوبولوس رئاسة مجلس إدارة الشركة منذ ما يقرب من ثلاثة أسابيع بعد أن ترك سلفه أندرياس شيل المجموعة بعد أقل من عام ونصف بسبب خلافات في الرأي مع مجلس الإشراف حول استراتيجية الشركة.

«طاقة» الإماراتية و«جيرا» اليابانية تشيدان مشروعاً للكهرباء والبخار في السعودية

اقتصاد الشرق

اتفقت شركة «أبوظبي الوطنية للطاقة» (طاقة) مع شركة «جيرا» اليابانية على تطوير محطة صناعية جديدة لإنتاج الكهرباء والبخار في السعودية لتزويد مجمع أميرال للبتروكيماويات المزمع إنشاؤه في مدينة الجبيل الصناعية بالمملكة، وفق إفصاح صادر يوم الخميس.

وبينما لم يتم الإعلان عن الاستثمارات المرتقبة في المشروع الجديد، قالت «طاقة» إنها ستمتلك 51% من المشروع، والحصة المتبقية لصالح «جيرا»، بموجب عقد مدته 25 عاماً وفق نظام البناء والتملك والتشغيل قابل للتمديد خمس سنوات بالاتفاق المتبادل.

وسيتم تنفيذ المشروع لصالح شركة «أرامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات» (ساتورب)، بحسب الإفصاح.

المصافي الهندية توقف استيراد نفط فنزويلا خوفاً من العقوبات

اقتصاد الشرق

أوقفت الشركات الهندية التي تشتري النفط الفنزويلي، بما في ذلك شركة «ريلاينس إندستريز» (Reliance Industries) التي يملكها الملياردير موكيش أمباني، مشترياتها من الدولة المنتجة للنفط والعضو في منظمة «أوبك» قبل انتهاء الإعفاء من العقوبات في منتصف الشهر المقبل.

توقفت «ريلاينس إندستريز»، أكبر شركة هندية تشتري درجات النفط الفنزويلي مثل خام «ميري» في البلاد، عن القيام بأي مشتريات جديدة من فنزويلا تجنباً لأي تعقيدات إذا قررت واشنطن عدم تمديد قرارها بالإعفاء من العقوبات إلى ما بعد الموعد النهائي في 18 أبريل، حسبما قال أشخاص مطلعون على خطط الشركة، طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لخصوصية المعلومات.

كذلك علقت المصافي الهندية الأخرى، مثل «مؤسسة النفط الهندية»، و«إتش بي سي إل- ميتال إنرجي» (HPCL-Mittal Energy Ltd)، مشترياتها لنفس السبب، وفقاً لأشخاص مطلعين على مشتريات الشركتين من النفط.

لم ترد الشركات الثلاث على رسائل البريد الإلكتروني التي تطلب التعليق.

تأخر الشحنات

كثفت المصافي الهندية والأميركية وارداتها من النفط الفنزويلي الرخيص منذ أواخر العام الماضي بعدما علقت الولايات المتحدة عقوباتها على فنزويلا لمدة 6 أشهر، ما يضعها في منافسة مع المشترين في الصين الذين استمروا في شراء الخام رغم القيود المفروضة.

تراجع التدفقات من الدولة المنتجة للنفط في أميركا الجنوبية سيشكل ضغطاً إضافياً على إمدادات الهند، حيث تتراجع الواردات من روسيا أيضاً بسبب المزيد من التدقيق في هذه التجارة.

من المستبعد أن تتجه أي شحنات من الخام الفنزويلي إلى الهند في شهر أبريل، حسبما قال فيكتور كاتونا، المحلل المقيم في فيينا في شركة المعلومات «كبلر». ولا يرجح أن تصل أي شحنات يتم تحميلها في نهاية مارس أو أوائل أبريل إلى الهند بالقرب من أو قبل الموعد النهائي في 18 أبريل بسبب زمن الرحلة البحرية الذي يستغرق حوالي 45 يوماً.

تتوجه الناقلتان «كاسبار» و«نيسوس تينوس»، اللتان حملتا النفط في ميناء التصدير خوسيه الفنزويلي في منتصف مارس إلى مصفاة جامناغار وميناء باراديب في الهند، وفقاً لـ«كبلر». وينتظر أن تصل السفينتان إلى وجهتيهما في أبريل. وكان مقرراً في البداية تحميل السفينتين في فبراير، بناء على البرامج الرسمية. وتشير الوثائق إلى تأخر مواعيد التحميل في وقت لاحق بسبب انخفاض المخزون في الموانئ الفنزويلية.

العقوبات الأميركية

استقبلت الهند 10 ملايين برميل من الخام الفنزويلي حتى الآن هذا العام، مع ترقب وصول 6 ملايين برميل أخرى، وفقاً لبيانات «كبلر». ويعد النفط المستورد من الدولة العضو في «أوبك» من أرخص الخامات سعراً بالنسبة إلى المصافي الهندية. حيث بلغ متوسط سعرها 60.60 دولار للبرميل في يناير وفقاً لبيانات حكومية مقابل 78.80 دولار للنفط الروسي.

يمكن أن تقرر الولايات المتحدة إعادة فرض العقوبات على فنزويلا خلال الشهر المقبل إذا رأت أن البلاد قد انتهكت اتفاقاً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويستعد الرئيس نيكولاس مادورو للترشح لولاية ثالثة على التوالي في يوليو، وسيكون الفوز حليفه بعد استبعاد منافسته الرئيسية على المنصب.

قد تشمل إعادة فرض العقوبات الأميركية مهلة زمنية للتجار وشركات الشحن لإنهاء معاملاتها بدون أن تتعرض للعقاب. وقد بلغت مدة هذه المهلة 90 يوماً في عام 2019.

رويترز: روسيا تعاني لتحصيل مستحقات النفط وسط رقابة بنكية مشددة

اقتصاد الشرق

تواجه شركات النفط الروسية تأخيراً قد يمتد لعدة شهور في تحصيل مستحقاتها مقابل بيع النفط والوقود، فيما يتزايد قلق البنوك في الصين وتركيا والإمارات من العقوبات الثانوية الأميركية، وفق «رويترز».

سيسفر تأخير المدفوعات عن تقليص الإيرادات النفطية التي تجنيها موسكو وتذبذُب وتيرتها، ما قد يسمح لواشنطن بتحقيق هدفها المزدوج من العقوبات؛ الإضرار بالموارد المالية لروسيا عقاباً لها على غزو أوكرانيا، وعدم تعطيل تدفقات الطاقة العالمية في الوقت ذاته.

وعززت بنوك عدة في الصين والإمارات وتركيا امتثالها بشروط العقوبات خلال الأسابيع الماضية، ما أدى إلى تأجيل عمليات تحويل الأموال إلى روسيا، بل ورفضها في بعض الأحيان، بحسب «رويترز».

وقالت الوكالة إن «بنك أبوظبي الأول» و«بنك دبي الإسلامي» أوقفا مؤقتاً عدداً من الحسابات المرتبطة بتجارة البضائع الروسية. فيما يواصل «بنك المشرق» الإماراتي، ومصرفا «زراعات» (Ziraat) و«فاكيف بنك» (Vakifbank) التركيان، و«إندستريال آند كوميرشال بنك أوف تشاينا» و«بنك أوف تشاينا» (Bank of China) الصينيان سداد المدفوعات، إلا أن معالجتها قد تستغرق أسابيع أو شهوراً. وأضافت أن هذه البنوك بدأت في مطالبة عملائها بتقديم ضمانات كتابية بعدم مشاركة أي شخص أو كيان مدرج على قائمة الكيانات الخاضعة للعقوبات في الصفقة أو أن يكون مستفيداً من المدفوعات.

ونقلت عن المتحدث باسم الكرملين ديمتري بسكوف قوله إن هناك مشكلات في السداد عند سؤاله عن تأجيل البنوك الصينية للمدفوعات. وعزا الأمر لاستمرار الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الصين.

توالت العقوبات على روسيا إثر غزوها لأوكرانيا في فبراير 2022، ومن بينها فرض مجموعة الدول السبع في ديسمبر من نفس العام سقفاً لسعر النفط الروسي عند 60 دولاراً للبرميل، الذي يعتبر شراؤه بسعر أعلى مخالفة للعقوبات.

شكراً